التنمية الاجتماعية والاقتصادية من منظور إسلامي

حياة عبدالله بخيت الامام [1]

الملخّص

حوالي قرن من الزمان سادت الدول النامية نظريات التنمية التي صاغها الفكر الغربي. تلك النظريات تؤكد على أن السبيل الوحيد لتقدم الدول النامية هو إتباع نفس الطريق الذي اتبعته الدول الرأسمالية المتقدمة في مراحل سابقة. وأن التعجيل بالتنمية يمكن أن يتحقق بإزالة العوائق أمام التطور الرأسمالي، وإحلال الثقافة والعادات والقيم السائدة في المجتمعات الرأسمالية محل الثقافة والعادات والقيم السائدة في الدول النامية. لقد أثبتت التجارب إخفاق نظريات التنمية الغربية لأنها أهملت الهوية والتوجه الحضاري للشعوب النامية. الهدف من هذه الدراسة هو إثبات أن نظريات التنمية التي صاغها الفكر الغربي والتي طبقت في كثير من الدول النامية بأت بالفشل وكانت سلبية النتائج، حيث إزداد الفقر، والجوع، والبطالة، والمديونية، واتسعت الفجوة بين الدول الغنية والفقيره. والسبب الأساسي في فشل نظريات الأنظمة الوضعية هو بعدها عن واقع االشعوب الحضاري. أهمية هذه الدراسة تتمثل في أنها تبين شمولية التنمية في المنظور الإسلامي التي تشمل الحياة والإنسان والكون، وتفهم ضمن إطار اجتماعي وثقافي ونفسي وعقائدي معين. الإنسان في التنمية الإسلامية هو الهدف والغاية بوصفه الكائن الوحيد في هذا الكون القادر على إحداث التغيير والتطوير، وذلك بما اختصه به الله سبحانه وتعالى من مميزات عن بقية الكائنات كميزة العقل والتفكير. فالإسلام حرص على تنمية الإنسان وموارده ليعيش حياة طيبة هانئة مليئة بالإنجازات لينال ثمرة عمله الصالح في الدنيا والآخرة.

الكلمات المفتاحية: التنمية ، الرأسمالية، الاشتراكية، العادات ، القيم، الفقر ، الآخره

[1] أستاذ مساعد بجامعة شقراء،كلية العلوم والدراسات الإسلامية،قسم إدارة الأعمال. < helimam@su.edu.sa >

Social and Economic Development from an Islamic Perspective

Hayat Aba Alla Bakhiet Elimam

Abstract

During past time, the developing countries applied the thought and theories of development formulated by western systems. The essence of this thought was to confirm that the progress of the developing countries cannot be possible unless to follow the same path that the advanced capitalist countries were followed in earlier stages of their development. Accelerating of development only done by replacing the culture, customs and values of the capitalist societies with the dominant culture, customs and values prevailing in developing countries. The aim of the study to clarify that the western thought and theories of development were failure in the developing countries. The results were negative. Poverty, hunger, unemployment, indebtedness increased, the gap between rich and poor countries widened further. The importance of the study is to confirm that the main reason of failure of the western theories of development in developing countries because they were imposed from above and neglected the identity moral and values of the developing nations. Finally, the study confirms that an Islamic perspective has given an overall vision of development. Development in an Islamic thought only understood within a specific social, values, material as well as spiritual life. Islam is keen on developing the man and his resources so that he can live a good and carefree life full of achievement to obtain the fruit of his good deeds in this world and the hereafter.

Keywords: Development, Capitalism, Socialism, Tradition, values, Poor, Hereafter

المقدمة:

التنمية هي مشكلة متعددة الجوانب متشعبة الأهداف وهي ليست ذات طابع فني محض، و إنما هي في العمق والأساس قضية فكرية، ثقافية وحضارية، لكونها تشمل كل جوانب الحياة الدينية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية، والسياسية. والإسلام سبق كل فكر متقدم في معالجة قضايا التنمية، وان لم يكن مفهوم التنمية موجود بلفظه، فقد وجد بألفاظ عديدة مترادفة، في كثير من نصوصه القرآنية والسنة النبوية وكتابات علمائه، كمفهوم "التعمير" و"العمارة" و"الحياة الطيبة" ومن المعروف أنّ النظرة الإسلامية للتنمية والعمران هي نظرة شاملة لجميع نواحي الحياة المادية والروحية والخلقية، حيث ركز الإسلام على الإنسان كمحور للعملية التنموية بإعتباره الكائن الوحيد القادر على الإصلاح والتغيير والبناء والتطوير، نسبة للميزات التي خصهالله سبحانه وتعالى بها دون غيره من المخلوقات الأخرى ومن ضمنها العقل والتفكير.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في ما يلي :

أولاً: أن مفهوم التنمية في المنظور الإسلامي يعني " العمل بشرعالله لتحقيق الكفاية والكفاءة للجميع للوصول إلى نمو مستمر للطيبات وذلك بالاستخدام الأمثل لكل ما سخرالله من موارد لقوله تعالى ﴿ ۞ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّى قَرِيبٌ مُّجِيبٌ ﴿٦١﴾ ﴾ .[هود: الآية 61].

ثانياً: أن الإنسان هو محور التنمية وهدفها، فالإسلام حرص على تنمية الإنسان وموارده ليعيش حياة طيبة هانئة مليئة بالإنجازات لينال ثمرة عمله الصالح في الدنيا والآخرة.

ثالثاً: أن الإسلام يعالج قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار رؤية شاملة للحياة والإنسان والكون، والتنمية قي المنظور الإسلامي تشمل كل جوانب الحياة الدينية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية، والسياسية.

رابعاً: أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنظور الإسلامي تؤكد على أهمية المحافظة على الهوية الحضارية لمختلف الشعوب، بالإضافة إلى أنها تجمع بين الأصالة والتجدد دون تحطيم الشخصية الذاتية للمجتمع بل على العكس تطويرها وتعميقها .

مشكلة البحث:

لقد أصبح الفكر التنموى السائد الآن غير صالح لخدمة مصالح الدول النامية بصفة عامة ، والدول الاسلامية على وجه الخصوص. بل ثبت أن الفكر التنموى الوضعى كان أحد أهم عوائق التنمية فى هذه

الدول وسبب للأزمات الاقتصادية المتوالية فى العالم أجمع. بناء على ذلك أصبح البحث عن دراسات وأفكار تنموية جديدة تكون قريبة للواقع والتوجه الحضاري لتلك الشعوب، هدف أساسي تنشده كل مجتمعات العالم المعاصر .

تتلخص مشكلة البحث فى الحاجة إلى دراسة علمية تحليلية تتناول مفهوم التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمستدامة من خلال ماورد فى القرآن الكريم والسنة المطهرة ومن أفكار ومفاهيم تقوم على الركيزة الأخلاقية وتنادي بضرورة مراعاة البعد القيمي في كل مجالات التنمية.

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة من خلال الوصف والتحليل الإجابة على الأسئلة الآتية:

1. لماذا فشلت تجارب النظم الوضعية التي طبقت في الدول النامية في تحقيق التنمية المستدامة؟
2. هل يوجد في النظام الإسلامي منهج متكامل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية؟
3. ما هي مقومات نجاح منهج التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنظور الإسلامي؟

أهداف الدراسة:

الهدف من هذه الدراسة هو :

1. توضيح نظرة الفكر الإسلامي فيما يخص عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. والتأكيد على أن مؤشرات التنمية في النظام الإسلامي تركز على الكم والكيف دون الفصل بينهما.
2. إثبات أن نظم ونظريات التنمية التي صاغها الفكر الغربي والتي طبقت في كثير من الدول النامية كانت سلبية النتائج حيث ازدادت نسبة معدلات الفقر، والجوع، والبطالة، والمديونية، واتسعت الفجوة بينها وبين الدول الغنية.
3. التأكيد على أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة يجب أن تفهم ضمن إطار اجتماعي وثقافي، اخلاقي وعقائدي معين.

منهجية الدراسة:

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي وهو المنهج المناسب لسرد مختلف الحقائق والأفكار التى تناولت موضوع التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمفاهيم التي تدور حول الموضوع. وكذلك استخدم المنهج المقارن لتوضيح الاختلاف بين منظور التنمية الاقتصادية والاجتماعية في النظام الإسلامي والأنظمة الوضعية ، التي يخالفها في أساسها النظري، وأساليبها وغاياتها.

الدراسات السابقة:

الدراسات التي تم الأطلاع عليها:

1. دراسة حسن محمد ماشا عربان (1994م) بحث بعنوان: رؤية الإسلام لحل مشكلة التنمية الاقتصادية ، الجمعية المصرية للنشر والمعرفة، د.ط، القاهرة. تناول البحث رؤية الإسلام لحل مشكلة التنمية الاقتصادية، حيث كان التركيز على الضوابط الشرعية التي يمكن أن تحل مشكلة التنمية الاقتصادية في الإسلام. .

2. دراسة أحمد عبد العظيم محمد (1997م) عنوان الدراسة: أسس التنمية الشاملة في المنهج الإسلامي، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، د.ط، جامعة الأزهر. ركزت الدراسة علي كيفية الاستفادة من مفاهيم ومبادئ التنمية الاقتصادية فى تحقيق التنمية فى المجتمع المسلم.

3. دراسة عبدالحميد حسن الغزالي (1989م) كتاب بعنوان: حول المنهج الإسلامي قي التنمية الاقتصادية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1 ، المنصورة. أعطت الدراسة رؤية حول خلفيات وأساسيات المنهج الإسلامي في التنمية، حيث أوضحت أنه يبدأ بالإنسان وينتهي بالإنسان.

4. دراسة فرهاد محمد علي الأهدن (1994م) كتاب بعنوان: التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، ط1، القاهرة. حللت الدراسة مشكلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم الإسلامي تحديدا. حيث اثبتت الدراسة أن أساس مشكلة التنمية هو عدم التطبيق الصحيح للمنهج الإسلامي.

5. زليخة بلحناشي رسالة دكتوراة بعنوان: التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي، ، جامعة منتوري ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، قسنطينة، 2007م. الهدف من الرسالة التعرف على المنهج الإسلامي في التنمية ؛ وقد كشفت الدراسة العديد من أوجه التفوق لهذا المنهج مقارنة بالمناهج الوضعية. ومن نتائج الدراسة أن المنهج الإسلامي للتنمية يقوم على أسس أخلاقية، ويجعل من التنمية وسيلة لتطور الإنسان وتحقيق سعادته.

من تتبع الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التنمية في الإسلام إتضح للباحثة أن أغلب هذه الدراسات لم تتناول موضوع التنمية بصورة متكاملة بشقيها الكمي والكيفي، الأمر الذي يعطي لهذه الدراسة أهمية وضرورة للمساهمة في بلورة منهج إسلامي متكامل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية يركز على الجوانب المتعلقة بالتنمية الشاملة وفي نفس الوقت يصلح أن يطبق في كل دول العام مع الاحتفاظ بالخصوصية التاريخية والحضارية لكل دولة.

تنظيم الدراسة:

إشتملت الدراسة على أربعة مطالب. المطلب الأول: يوضح مفهوم التنمية في الأنظمة الوضعية كالنظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاقتصادي الاشتراكي. والمطلب الثاني: يحلل مفهوم التنمية الاجتماعية

والاقتصادية في المنظور الإسلامي ويشمل تعريف التنمية في الإسلام، أهدافها، خصائصها، الأسس والمبادئ التي تقوم عليها العملية التنموية ومرتكزاتها. أما المطلب الثالث: فيبين مقاييس تحقيق التنمية في المنظور الأسلامي. والمطلب الرابع والأخير عن النتائج التي توصلت اليها الدراسة والخاتمة والتوصيات.

المطلب الأول: مفهوم التنمية في الأنظمة الوضعية:

مرت البشرية عبر التاريخ بتحولات عدة انتقلت خلالها من الثورة الزراعية التي نقلت الإنسان من مرحلة الصيد والرعي إلى مرحلة الاستقرار، ثم إلى الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر التي نقلت الإنسان من الزراعة والحرف اليدوية إلى الإنتاج الصناعي الوفير. وقد صاحب الثورة الصناعية تطور في المعرفة والعلوم فظهرت أنظمة اقتصادية جديدة تنادي بالتنمية وتطور الإنتاج. ومن ثم جاءت الثورة التقنية في منتصف القرن العشرين التي عرفت بثورة المعلومات وعصر العولمة والتي لا تزال حتى الآن.

نلاحظ من تلك التحولات أن كل ثورة تحافظ على منجزات الثورة التي سبقتها وتعمل على تأسيس الإنتاج وعلاقاته على دعائم جديدة وقد ظهرت على مر التاريخ عدة نظم اقتصادية سعت إلى وضع مناهج لتحقيق التنمية في المجتمع. وتختلف نظم التنمية الاقتصادية والاقتصادية باختلاف نظرتها للمشكلات التنموية وباختلاف الحلول التي تقترحها لتحقيق التنمية. وسنتعرض هنا لأهم النظم التنموية الوضعية التي سادت العالم.

أولا: النظام الاقتصادي الرأسمالي:

ترجع أسس النظام الرأسمالي إلى الاقتصادي الاسكتلندي آدم سميث في كتابه ثروة الأمم المنشور عام 1776م. ثم أتت كتابات لديفيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل وألفريد مارشال وجون ماينارد كينز وغيرهم لتحدد الأسس النظرية والتطبيقية لهذا النظام. قام هذا النموذج و ما يزال على الفكر و النظام الرأسماليين وارتكز بالتالي على المذهب الفردي الذي يركز على أهمية المادة وحرية الفرد أي الحريات الثلاث: حرية التملك وحرية الاستغلال وحرية الاستهلاك. ويمكن أن نلخص أبعادها الرئيسية فيما يلي:[2]

1. الحرية: وهي تعني الأخذ بمبدأ الملكية الخاصة بشكل غير محدود، وهي القاعدة العامة التي تمتد إلى كل المجالات وميادين الثروة المتنوعة. وعلى هذا الأساس تؤمن الرأسمالية بحرية التملك، و يتكفل القانون في المجتمع الرأسمالي بحماية الملكية الخاصة و تمكين المالك من الاحتفاظ بموارد الإنتاج.

---

[2] يوسف كمال محمد، **الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة** ، (ص30.)

2. المنفعة: وهي أحد أركان النظام الرأسمالي الحر وتتلخص في تصور أن سعادة الفرد والمجتمع هي في تحقيق أقصى إشباع ممكن. في نظر هذا النظام أن المجتمع سيحقق مصلحته إذا حققها الفرد لنفسه، والمنفعة الكلية للمجتمع تتماشى مع المنفعة القصوى للفرد. فالحياة الاقتصادية تخضع لنظام طبيعي ينفذه الأفراد في سعيهم لإشباع حاجاتهم الخاصة وتحقيق منافعهم فلا تعارض بينهم وبين الصالح العام، ولذا يجب تركهم أحرارا. وعلى الدولة ألاّ تقحم نفسها في مضمار الحياة الاقتصادية، بل يتعين عليها حماية حرية الأفراد، وملكيتهم والقيام بالخدمات الأساسية اللازمة لازدهار هذا الاقتصاد؛ وهي الأمن الداخلي والدفاع الخارجي، والعدالة، وتزويد الاقتصاد الوطني بالخدمات الأساسية كإنشاء الطرق وشق القنوات وتأمين المواصلات. فالدولة تساهم بالقدر اللازم لرسم الإطار الذي يعمل فيه الأفـراد دون أن تتدخل لتؤثر فيه.

بالرغم من أن الرأسمالية الصناعية بلغت ذروتها في القرن التاسع عشر، و ساهمت مساهمة فعالة في التقدم الاقتصادي، ورفع مستوى المعيشة، إلا أن هذا النظام تميز بعدم الاستقرار الاقتصادي وتكرار الأزمات . وأول أزماته كانت في عام 1929 وسميت بأزمة الكساد الكبير, نتج الكساد عن عجز الدولة في زيادة السيولة المالية بالسوق لمواكبة الطلب المتزايد، بالإضافة لعدم مواكبة الدولة للحاجة الما سة لتخفيض الضرائب الذي كان من شأنه أن يحمى السوق من انهيار معدلات الاستثمار، بالتالي انخفضت السيولة المالية في السوق وحدث الكساد. , كان تأثير الأزمة مدمراً على كل الدول تقريبا الفقيرة منها والغنية، حيث انخفضت التجارة العالمية ما بين النصف والثلثين، كما أنخفض متوسط الدخل الفردي وعائدات ا والأرباح.

وفي عام 1974م تعرض الاقتصاد الرأسمالي إلى أزمات هيكلية خطيرة في مجال الطاقة والخدمات وعانى نقصاً في إنتاج الغذاء. وكان لأزمة الطاقة في العامين 1974 - 1975 أكبر الأثر في الأزمة العالمية التي حدثت إبان هذه الحقبة. ومن أشهر أزمات النظام الرأسمالي ما حصل في الأسبوع الأخير من شهر تشرين الأول عام 1997 حيث حصل هبوط حاد في أسعار الأسهم في الأسواق المالية الكبرى [3] .

وفي عام 2008 حدثت أزمة الرهن العقاري الناجمة عن منح القروض للأفراد والشركات دون التحقق من الجدارة الائتمانية للمقترضين الذين أغرقهم البنوك بفوائد بسيطة ثم تزايدت وتوسعت في منح القروض مما خلق طلباً متزايداً على العقارات، إلى أن تشبَّعت السوق فانخفضت أسعار العقارات وعجز المقترضون عن السداد، وبالتالي ترتب على الرهن العقاري كم هائل من الديون أدى إلى انهيار كبرى

[3] طاشكندي خالد عباس، **تقرير عن كوارث الاقتصاد العالمي**، دروس من التاريخ، (مجلة عكاز، 2020م)، رابط الموضوع. https://www.okaz.com

البنوك الأمريكية. وأشار صندوق النقد الدولي في عام 2008م الى أن الخسائر التي تكبدتها معظم البنوك جراء أزمة الرهون العقارية تقدر بمبلغ 945 مليون دولار. وقد تركزت هذه الخسائر فيما يلي:

1. هبوط أسعار العقارات.
2. إنخفاض قيمة الأصول المالية المرتبطة بالرهون العقارية
3. هزات البورصات التي أدت الى إنهيار الأسعار
4. خيائر الأصول المالية التي بلغت عشرات المليارات من الدولارات في بعض البنوك مثل حالة ستي بنك الذي كان أول بنك عالمي خسر في هذه الأزمة.[4]

واليوم انتشرت الاحتكارات بصورة أكثر وتطورت من الاحتكار الفردي إلى الاتحادات المعروفة بالكارتل ثم إلى الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات، مما أدى الى انتشار ظاهرة البطالة. فسر ماركس حدوث الأزمات العامة المتكرره بالتناقضات الرئيسة في نظام الاقتصاد الرأسمالي وأكدت هذه النظرية أن السبب الرئيس في حدوث الأزمة هو التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج.

ثانياً: النظام الاشتراكي الاقتصادي:

انتقد كارل ماركس في كتابه رأس المال المنشور عام 1867م النظام الرأسمالي وآلياته واستنتج بأن القوى الاقتصادية الكامنة في الرأسمالية كفيلة بالقضاء عليه والإتيان بنظام أكثر تطورا".وذكر بأن الملكية الخاصة لموارد الإنتاج تؤدي إلى سوء توزيع الدخل وإهدار الثروات وزيادة حدة الصراع الطبقي الذي سيؤدي حتماً إلى انحسار الرأسمالية وسيادة نظام لا طبقي.[5] ثم ظهرت كتابات لاحقة تستند إلى منهج كارل ماركس ووضعت أسس وفرضيات النظام الاشتراكي.

والنظام الاشتراكي هو ذلك النّظام الذي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وتحكم الدولة في إدارة، وتسيير، وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال التخطيط المركزي وعدالة توزيع الناتج. فقد طبق هذا النظام على أساس المركزية المتطرفة والتخطيط المركزي الشامل. ومع أنه حقق في بداياته نجاحاً كبيراً للدول التي أخذت به من حيث حشد الموارد وتوجيهها قسراً للتنمية لكنه ومع منتصف الثمانينات من القرن الماضي، عانى على المستوى النظري من استحالة منع احتكار من نوع خاص،

---

[4] خضيرات عمر ياسين، **الأزمة الاقتصادية العالمية ومصير النظام الرأسمالي**، (ص11).

[5] Marx, F. Engels **Critique of the Gotha Programme** , (Progress Publishers, Mosco, 1970, Volume 3, pp. 13-30).

وهو احتكار الدولة، ونتيجة لعدم القدرة التامة لجهاز التخطيط المركزي، حدثت انحرافات الاحتكار المتزايدة وقلة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية في تخصيص الموارد، وسادت البيروقراطية، كما أصبحت العدالة في التوزيع أمر مستحيل تواجده وحل محلها الاستغلال.[6]

ومن أهم عيوب النظام الاشتراكي ضعف الحافز لإنجاز الأعمال المختلفة نتيجة حرمان الأفراد من الملكية الخاصة وهو أمر يتنافى مع الفطرة والطبيعة البشرية ويؤثر في الحافز الفردي لإنجاز الأعمال تأثيراً سيئاً. فحق الملكية الفردية إذا منع فلا مكان للحافز على الإنتاج أو الحافز على الإبتكار والتجديد، وبالتالي انخفاض إنتاجية العمال وعجز النظام عن تحقيق الكفاءة الإنتاجية والعدالة والرفاهية.

المطلب الثاني: التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنظور الإسلامي:

يتميز مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام عن الأنظمة الرأسمالية والشيوعية والاشتراكية فهو مخالف لها في أساسها النظري، ومخالف لها في أساليبها، وفي غاياتها. لقد جاء الإسلام كرسالة سماوية عالمية خاتمة، ومن ثم فقد تناول حياة البشر كافة في مختلف نواحيها روحية كانت أو مادية. فلم يكن الإسلام مجرد عقيدة دينية، وإنما هو أيضا تنظيم سياسي و اجتماعي و اقتصادي شامل للمجتمع.

1. تعريف التنمية في الإسلام:

التنمية في الإسلام هي عملية تغير وتطوير نحو الأحسن فالأحسن، فهي مستمرة وشاملة لقدرات الإنسان المادية والمعنوية وذلك تحقيقا لمعنى الإستخلاف في الأرض . التنمية في الاسلام تعتبر بعيد عن أي نوع من أنواع التبعية. الإسلام جعل الإنسان محور العملية التنموية فجعله قيمة حقيقية عندما استخلفه في الأرض بما لديه من قدرات ذهنية وجسدية، قال تعالى:﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾].﴿البقرة: 30]. الإسلام حض الإنسان على الأخذ بالتنمية ووضع للتنمية حسابا خاصا فجعلها في حكم الواجب، وأن الإسلام لما أوجب العمارة (التنمية) جعل لمن يعمل على هذه التنمية حوافز دنيوية وأخروية. قال تعالى﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴿٣٠﴾. ﴿[الكهف: 30].

في ضوء ما تقدم، يتضح أن جوهر التنمية في الإسلام هو ليس مجرد تنمية الموارد الاقتصادية المتاحة لإشباع حاجات الإنسان بل هي تنمية أخلاقية تهدف إلى تكوين الإنسان السوي الذي يشكل نواة

---

[6] دواية، أشرف محمد، **الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهج** ، (ص 46.(

مجتمع المتقين الذي ينظر إلى التقدم المادي من منطلق الخلافة في الأرض التي سيحاسب عليها. وعليه فإن البعد الاقتصادي لعملية التنمية والذي يتمثل في استثمار الأرض و الانتفاع بخيراتها لتوفير أسباب المعيشة لابد و أن يحكمه البعد الإنساني الأخلاقي الذي يحفز التقدم الاقتصادي ويسخره لاقرار العدل و التكافل الاجتماعي [7].

ولا يقتصر مفهوم التنمية في الإسلام على الجانب الاقتصادي بل يمتد ليشمل مختلف جوانب الحياة وهو ينصرف في المقام الأول إلى تنمية الإنسان ذاته، و يقيس رفاهيته الاقتصادية بمقياس الأخلاقيات والسلوكيات المنبثقة من تعاليم الشريعة السمحاء ، وبالتالي لا يتعارض الجانب التعبدي في التنمية وعمارة الأرض مع تحقيق الرفاهية المادية للمجتمع الإسلامي.

في الإسلام لا تنصرف جهود التنمية إلى مجرد تحسين مستوى دخل أفراد المجتمع أو توفير حد الكفاف كما تهدف النظم الإنمائية المعاصرة، وإنما تنشد أساسا تحقيق الكفاية المعيشية لكل فرد من أفراد المجتمع على النحو الذي يخرجهم من دائرة الفقر إلى حد الغنى ولذا يتخذ الفكر الإسلامي من حد الكفاية معيارا أساسيا للحكم على رفاهية المجمع وعدالة التوزيع. أن التنمية في المنظور الإسلامي هي تلك العملية التي يمكن من خلالها استغلال أقصى للطاقات المتوفرة، مادية وبشرية في دائرة المشروع والحلال من أجل النهوض والرقي بمستوى الإنسان المادي والأخلاقي والروحي. فهي تنمية مستمرة (مستدامة) ما دامت الحياة قائمة.

2. أهداف التنمية الإسلامية:

التنمية في الإسلام ذات طابع خاص إذ تجمع بين الجوانب المادية والأخلاقية، ومن ثم فلها أهداف تختلف عن أهداف التنمية في المنهج الوضعي. وقد اقترح الأستاذ الدكتور شوقي أحمد دنيا هدفين رئيسيين للتنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي هما:

أ. هدف اقتصادي : وهو هدف مرحلي فقط، يتمثل في استخدام الموارد الطبيعية لتحقيق الرخاء الاقتصادي للجماعة والفرد.

ب. هدف إنساني: وهو الهدف النهائي، و يتمثل في استخدام ثمار التقدم الاقتصادي لنشر المبادئ والقيم الإنسانية الرفيعة ممثلة في السلام والعدل و المعرفة الكاملة لله عز وجل.[8]

---

[7] صقر، محمد فتحي ، **تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار الاقتصاد الإسلامي**، ص. 40.

[8] دنيا ، شوقي أحمد ، **الإسلام والتنمية الاقتصادية** ، (ص 35).

3. خصائص التنمية الإسلامية:

تتميز التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن غيرها بعدة خصائص نذكر منها ما يلي:

1. أنها تغير وتطوير: فقد حث الإسلام على التطوير والتغير. والتغير يجب أن يكون نحو الأحسن فالأحسن قال تعالى﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾[الرعد: 11].

2. الاستمرارية: نظر الاسلام الى التواصل والاستمرار في العملية التنموية والتطوير وعدم التراجع وإضاعة الوقت. وأن يكون استثمار الوقت للتنمية والعمل الصالح.

3. الشمولية: أي مراعاة قدرات الإنسان. أن تكون التنمية شاملة لقدراته المادية والمعنوية. أن مبدأ الشمول في التنمية الاقتصادية الإسلامية يقتضي أن تضمن التنمية كافة الاحتياجات البشرية من مأكل و ملبس و مسكن، ونقل وتعليم، وصحة وترفيه وحق العمل وحرية التعبير وممارسة الشعائر الدينية... الخ. وبالتالي فإن الشمولية تعني كذلك غرس الأخلاق والقيم الدينية كالصدق والأمانة والإيثار والتسامح والتراحم، ورد الحقوق إلى أهلها وإتقان العمل وغيرها من القيم والصفات الأخلاقية والدينية والاقتصادية الشاملة لكل جوانب الحياة، وما تهدف إليه من سعادة الدنيا وحسن ثواب الآخرة. لذلك فإن على الإنسان أن يغير وينمي ولا يتنظر المفاجآت الكونية والنمو الطبيعي يجب عليه العمل بجد لعمارة الأرض .

والإنسان القادر على العملية التنموية كما أشار الدكتور عبد الحميد الغزالي هو: الإنسان الذي تربى على أخلاقيات الاسلام وسلوكياته وتحرر من الاستبداد والاستغلال من الظلم. والذي يحترم ذاته المكرمة بآدميته والذي يصون العدل ويعمل بحرية. ولن يتمكن الإنسان من القيام بدوره التنموي مالم يحقق ما سبق وإلا فإن التخلف سيحكمه وتبقى معيشته الضنك.[9] فقد اهتم الإسلام بتربية الافراد من آداب الإستيقاظ مرورا بالعادات اليومية الى احترام الوقت وأساليب العمل وكل نواحي الحياة وذلك بهدف غرس وتعميق القيم السوية النبيلة، من نزاهة وإخلاص وإتقان للعمل.

4. مبادئ العملية التنموية في الإسلام:

من أهم المبادئ التي تفوم عليها العملية التنموية في الإسلام هي:

أولاً: المساواة في الانسانية قال تعالى ﴿: يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾﴾[الحجرات: 13].

---

[9] الغزالي ، عبد الحميد حسن، **الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية** ، (ص. 22).

ثانياً: ركز الإسلام على البعد الاخلاقي في عملية التنمية. ارتبطت عملية التنمية في الإسلام بالقيم والأخلاق الحميدة من عدل في قوله تعالى﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ ٨﴾[المائدة: 8].

ثالثاً: عدم الإسراف. قال تعالى﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ ٣١﴾[الأعراف: 31].كما كفل الإسلام حق التملك وتكافؤ الفرص وحرية التفكير والحرية السياسية وحرية الحياة وحماية النفس.

5. مرتكزات التنمية الأسلامية:

من أهم مرتكزات التنمية الأسلامية الاستخدام الأمثل للموارد والبيئة، والالتزام بأولويات تنمية الإنتاج وثروة المجتمع وعدالة التوزيع. أكد ابن خلدون على عدالة التوزيع حيث اشار الى أن التوزيع العادل للمال هو أساس نمو العمران، وأن النتائج الاقتصادية التي تتحقق مع التنمية يجب أن يعود نفعها على كل عوامل لإنتاج التي شاركت فيها، وكان تركيز ابن خلدون على عنصر العمل واضحا، حيث اعتبر انخفاض الدخل الحقيقي لعنصر العمل عائقا للتنمية [10].

ومن مرتكزات التنمية الإسلامية إحياء مؤسسات التنمية الإسلامية وإعطائها الأولوية لتحقيق التنمية في المجتمعات. فمؤسسة الزكاة تقوم بدعم عمارة الأرض بصورة مباشرة وتوفر التمويل اللازم بالاعتماد على الذات.[11] لذلك فإن للمزكاة دور حيوي يجب أن يستغل استغلالا سليما لحل العديد من المشاكل مثل مشكلة الديون والبطالة والفقر.

المطلب الثالث: مقياس تحقيق التنمية في الإسلام:

مقياس تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام ليس متوسط دخل الفرد كما في الاقتصاد الوضعي لأن هذا المتوسط يحمل في طياته الكثير من المغالطات، وذلك لأن في البلدان المتقدمة ذات الدخل المرتفع نجد شريحة كبيرة من المجتمع لا تنال من هذا الدخل إلاّ القليل وهذا يرجع لعدم توفر العدالة في توزيع الدخل. فالمقياس الإسلامي لتحقيق التنمية الاقتصادية هو الدخل الحقيقي لكل فرد في

---

[10] عبد الرحمن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق درويش جويدي، (ص42).

[11] القرضاوي ، يوسف عبدالله، **مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام** ، (ص. 139).

المجتمع وضرورة توفير حد الكفاية لكل فرد كحد أدنى تستهدفه التنمية الاقتصادية. وحد الكفاية عبر عنه الرسول صلى الله عليه وسلم، في حديثه بأنه توفير القوام من العيش، أي ما به تستقيم حياة الفرد و يصلح أمره، ويكون ذلك بإشباع احتياجات الفرد التي تجعله يعيش في مستوى المعيشة السائد دون وجود فجوة واسعة تفصل بينه وبين غيره.

فالتنمية في الإسلام هي تنمية متوازنة لأنها لا تستهدف الكفاية فحسب وإنما تستهدف أساسا العدل أي عدالة التوزيع بحيث يعم الخير جميع أفراد المجتمع. إن نماذج التنمية الوضعية التي طبقتها معظم الدول النامية سواء كانت هذه الدول اشتراكية أو ثورية أو عسكرية أو إصلاحية أو ليبرالية بأت بالفشل. وأدت نتائج سلبية، حيث ازدادت معدلات الفقر، والجوع، والبطالة، والمديونية، واتسعت الفجوة بينها وبين الدول الغنية. يذكر تقرير التنمية البشرية لسنة 1999 إن 60 دولة ازدادت فقرا عما كانت عليه في سنة 1980. كما يؤكد تقرير مؤشر الفقر العالمي متعدد الأبعاد لعام 2019، الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن هناك 1,3 مليار شخص في 104 دولة يصنفون على تحت خط الفقر، وأن منطقتي أفريقيا وجنوب الصحراء وجنوب آسيا تحديدا تحتويان على أكبر نسبة من الفقراء في العالم حوالى 84.5%. ومن المحرومين أشد حرمان 600 مليون شخص لا يزالون يعيشون في فقر مدقع بسبب انخفاض الدخل، ويقفز الرقم ليصل إلى 3.1 مليار بمقياس دليل الفقر المتعدد الأبعاد.[12]

فمقياس التنمية في المنظور الإسلامي كما يتطلب زيادة الإنتاج يستلزم في نفس الوقت عدالة التوز يع، بح يث لا يغني أحدهما عن الآخر. فوفرة الإنتاج مع سوء التوزيع هو احتكار لا يسلم به الإسلام، كما أن عدا لة التوزيع دون إنتاج كاف هو توزيع للفقر والبؤس مما يرفضه الإسلام. وأن مبدأ التوازن في التنمية الاقتصادية يقتضي أن تتوازن جهود التنمية، ومن ثم فإنه لا يقبل في الإسلام أن تنفرد بالتنمية المدن دون القرى أو أن تستأثر الصناعة بالتنمية دون الزراعة، أو أن تقوم الكماليات على حساب الضروريات أو أن يركز على المباني الفخمة والمنشآت المتطورة دون توفير المرافق العامة والتجهيزات الأساسية. [13]

التنمية في المنظور الإسلامي هي تنمية واقعية، وتتضح هذه الواقعية في أن الإسلام نظر إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تظهر في المجتمع نظرة واقعية وو ضع لها الحل ول الواقع ية. ومن الأمثلة التي تظهر واقعية الإسلام ومثاليته، الكيفية التي عالج بها مشكلة الفقر. فمن الناحية الواقعية نجد أن الإسلام فرض نظام الزكاة كحل لمشكلة الفقر. فالإسلام في علاجه لهذه المشكلة نظر إلى

---

[12] تقرير التنمية البشرية لعام 2019م، إصدار برنامج الأمم المتحدة الأنمائي، نيويورك ، (ص. 7)

[13] الفنجري، محمد شوقي، **نحو اقتصاد إسلامي**، (ص. 50).

المجتمع الإسلامي بوصفه وحدة متماسكة متعاونة، تقوم على المحبة والإخاء والتعاون ليكون المجتمع الإسلامي مجتمعا مثاليا، و لذلك عمل على تطهير النفس البشرية من الشح والبخل، وزرع فيها المشاعر النبيلة التي تجعل الناس يحسون آلام الآخرين ويلمسون حاجاتهم فيتنازلون عن حصة من أموالهم لخدمة هؤلاء الناس، لتصرف هذه الأموال في مصالحهم وفيما يعود عليهم بالنفع والخير. ونجد هذا واضحا في نظام الوقف والوصية.

التنمية في الإسلام تنمية مستمرة (مستدامة) تحافظ على الموارد وعلى البيئة، حيث حارب الإسلام الخراب وهو التغير السلبي، واعتنى بشؤون البيئة والحفاظ عليها وهذا يأتي من عنايته بالإنسان نفسه. فبقدر صلاحية هذه البيئة للحياة السوية بقدر ما يكون صلاح الإنسان واستقراره.

الإسلام ينظر إلى البيئة نظرة عميقة وشاملة فيجعلها جزءا من عقيدة المؤمن، ولكي يزداد هذا المنهج عمقا في وجدان المؤمن يحيط تصرفات البشر بسياج من مكارم الأخلاق. ومن هنا فإن استثمار العاطفة الدينية في التعامل الرحيم مع البيئة أجدى وأنفع من قوانين أهل الأرض جميعا. فهدايات السماء تعتمد على الثواب والعقاب الدنيوي والأخروي أما قوانين أهل الأرض فأنها قوانين عقوبات إنما تعمل في حدود الدنيا.[14]

فبعد المجتمعات البشرية في عصرنا هذا عن هدي السماء واندفاعها بصورة جنونية وراء تملك الثروات والإسراف والنهم في إشباع الرغبات مستخدمة في سبيل تحقيق هذا الهدف كل طاقاتها وإمكاناتها مما ترتب عليه مشكلات بيئية خطيرة. وهنا يبرز موقف الإسلام الثابت من هذه القضية .قال تعالى في محكم تنزيله :﴿ إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِۖ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا ﴿٢٧﴾ ﴾[الإسراء: 27]. وقوله تعالى في وصف عباد الرحمن ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴿٦٧﴾ ﴾[الفرقان: 67].

ويتدرج الإسلام في دعوته إلى الحفاظ على الموارد وعلى التوازن البيئي في مستويات ثلاثة هي : الأمر بالاعتدال والوسطية في سلوك الإنسان.[15] والنهي عن الإفساد في الأرض. هذه العناصر من الأخلاقيات المهمة في المحافظة عن "الموارد" باعتبارها نعما من الله تعالى على خلقه فواجبهم أن يقوموا بشكرها ومن شكرها المحافظة عليها من التلف والخراب أو التلوث أو غير ذلك مما يعتبر نوعا من الإفساد في

---

[14] محمد يونس ، **التوازن البيئي رؤية إسلامية**، (ص 84).

[15] الصعيدي، عبد الحكيم عبد اللطيف ، **البيئة في الفكر الإنساني والواقع الإيماني**، (ص 50 -51).

الأرض والله تعالى يقول : ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾﴾[الأعراف:56] .

ونواهي الإسلام عن الإفساد كثيرة فديننا الإسلامي الحنيف يحثنا على حماية البيئة و عمارة الأرض ولا نتسبب بالتهلكة في أرضنا ولا في أنفسنا.[16] والإفساد في الأرض قد يكون ماديا بتخريب عامرها، وتلويث ظاهرها، وإهلاك أحيائها وإتلاف طيباتها أو تفويت منفعتها، وقد يكون معنويا بإشاعة الظلم ونشر الباطل وتقوية الشر وتلويث الضمائر وتضليل العقول، وكلاهما شر يبغضه الله تعالى، ولا يحب أهله.

المطلب الرابع: نتائج الدراسة ، الخاتمة والتوصيات:

نتائج الدراسة:

1. للإجابة على سؤال الدراسة الأول: لماذا فشلت تجارب النظم الوضعية التي طبقتها الدول النامية في تحقيق التنمية المستدامة؟

أثبتت الدراسة أن تجارب أنظمة التنمية الوضعية التي طبقتها اغلب الدول النامية بأت بالفشل وكانت نتائجها سلبية، حيث إزدادت نسبة معدلات الفقر والبطالة واتسعت الفجوة بين الدول الفقيرة والغنية. والسبب الأساسي أن هذه الأنظمة الوضعية أهملت دور الهوية والتوجه الحضاري للشعوب النامية في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة. الآن التنمية الحضارية الحديثة بقدر ما خدمة الإنسان إلا أنها لم تحل مشكلتة مع نفسه ومع إخوانه الذين يختلفون معه في الفكر واللون لأنها لم تأخذ مداها الإنساني الشامل والكامل، فبسبب الإهمال النسبي لقيمة وثقافة وخصوصية كل مجتمع، كانت المحصلة النهائية أن أكثر من ثلاثة أرباع البشرية يعيشون الآن في حالة حاده من الفقر والتخلف الاقتصادي والاجتماعي.

أما بالنسبة للإجابة على السؤال الثاني والثالث: هل يوجد في الإسلام منهج متكامل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وما هي مقومات نجاحه؟

أثبتت الدراسة وجود منهج متكامل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في النظام الإسلامي يركز على الكم والكيف دون الفصل بينهما. فالمحافظة على الموارد الطبيعية وعدم الإسراف والتفكير في مصير الآخرين كلها قبل أن تكون ممارسة إقتصادية هي سلوك عقائدي فلسفي إسلامي، وعند استحضار المعاني الروحية من أن البشر هم عباد الله مكرمون واستحضار معاني التعاون والتعارف والعدل والمساواة والمحبة حينئذ لن يكون هناك مجال للأنانية وتتحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

---

[16] القرضاوي، يوسف القرضاوي ، **دور القيم و الأخلاق في الاقتصاد الإسلامي** ، (ص. 171.)

أما فيما يتعلق بمقومات تطبيق ونجاح نظام التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنظور الإسلامي يجب أن ينطلق من الأهداف الآتية:

أولاً: التخلص من نماذج الفكر التنموي الغربي، ومفاهيمه ومقولاته، الذي ينطلق من وحدانية المسار التنموي العالمي الذي يتجاهل الخصائص التاريخية للشعوب.

ثانياً: رسم استراتيجيات وسياسات تنموية وطنية، تنطلق من ضرورة الجمع بين الخصائص التاريخية وأصالة التراث وضرورات الحداثة المعاصرة مع الاستفادة من نتائج العلم وثقافات العالم.[17]

ثالثاً: يجب التخلي عن التقليد الأعمى لانظمة التنمية الغربية والتبعية العلمية والتكنولوجية التي أوهنت وأضعفت التماسك في الدول النامية، وأدت الى التوترات الاجتماعية.

الخاتمة:

وضحت الدراسة أن التنمية في المنظور الإسلامي تعني العمل بشرع الله لتحقيق الكفاية والكفاءة للجميع، فهي شاملة للحياة والإنسان والكون. وأن الإنسان هو محور التنمية وهدفها بوصفه الكائن الوحيد القادر على إحداث التغيير والتطوير، وذلك بما اختصه بهالله سبحانه وتعالى عن بقية الكائنات بميزة العقل والتفكير. فالإسلام حرص على تنمية الإنسان وموارده ليعيش حياة طيبة هانئة مليئة بالإنجازات لينال ثمرة عمله الصالح في الدنيا والآخرة. فالتنمية في الإسلام هي تنمية متوازنة لا تستهدف الكفاية فحسب وإنما تستهدف أساسا عدالة التوزيع بحيث يعم الخير جميع أفراد المجتمع.

التوصيات:

نسبة لفشل تجارب الأنظمة الوضعية التي أهملت الهوية والتوجه الحضاري للشعوب النامية في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة توصي الدراسة بالآتي:

1/ أن تأخذ دول العالم وخاصة النامية منها بمؤشرات التنمية في النظام الإسلامي التي تحتوي على كل جوانب الحياة الدينية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية، والسياسية والأخلاقية.

2/ أن التنمية الحقيقية هي التي تقوم على الركيزة الأخلاقية وتراعي البعد القيمي في كل المجالات، وقيمة هذا البعد هو أختزاله لمعان انسانية رفيعة وهو ما يبحث عنه دعاة التنمية المستدامة اليوم.

3/ بما أن أنظمة التنمية الوضعية في اغلب الدول النامية بأت بالفشل وكانت سلبية النتائج ، توصي الدراسة بتطبيق برامج واستراتيجيات التنمية في النظام الإسلامي وذلك لاستغلال الاحتياطي الهائل من القيم الإسلامية التي تمد عملية التنمية بأسباب النجاح. لقد جاء الإسلام كرسالة سماوية عالمية خاتمة،

---

[17] سمير أمين، **ما بعد الرأسمالية** ، (ص.(190).

ومن ثم فقد تناول حياة البشر كافة في مختلف نواحيها روحية كانت أو مادية. فلم يكن الإسلام مجرد عقيدة دينية، وإنما هو أيضا تنظيم سياسي و اجتماعي واقتصادي شامل للمجتمع.

المراجع العربية:

1. أ حمد محمد عاشور ، **النظام الاشتراكي:** مفهومه وأسسه وعيوبه، (شبكة الألوكه 2016م، رابط الموضوع .https://www.alukah.net/culture/0/105878)/).

2. أسامة عبد الرحمن ، **تنمية التخلف و إدارة التنمية**، (مركز دراسات الوحدة العربية، د.ط، جوان 1997م)

3. آدم سميث، **ثروات الأمم** ، (ستراهان وت . كادل، اندن، مارس 1776م).

4. حازم عبد العزيز الببلاوي ، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر** ، (عالم المعرفة . العدد 257 ، د.ط، الكويت 2000م).

5. حسن محمد ماشا عربان ، **رؤية الإسلام لحل مشكلة التنمية الاقتصادية** ، (الجمعية المصرية للنشر والمعرفة، د.ط.، القاهرة، 1994).

6. سمير أمين، **ما بعد الرأسمالية**، (مركز دراسات الوحدة العربية، د.ط، بيروت 1988م).

7. شوقي أحمد دنيا ، **الإسلام و التنمية الاقتصادية** ، (دار الفكر العربي، القاهرة، ط1 1979م).

8. عبد الحق الشكيري، **التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي**، (مركز البحزث والمعلومات، د.ط.، قطر، 1988م)

9. عبد الحكيم عبد اللطيف الصعيدي، **التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي**، (الدار المصرية اللبنانية القاهرة، ط1 1994م).

10. عبد الحميد حسن الغزالي ، **حول المنهج اللإسلامي في التنمية الاقتصادية**، (دار الوفاء للطباعة والنشر التوزيع، ط1 ،المنصورة. 1989م).

11. عبد الرحمن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**،تحقيق درويش جويدي، (المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ط2 ،بيروت2000).

12. عمر ياسين خضيرات، **الأزمة الاقتصادية العالمية ومصير النظام الرأسمالي**، (المعهد العالمي للفكر الإسلامي، د.ط، الأردن، 2010م).

13. فرهاد محمد علي الأدهن ، **التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي** ، (مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، 1994م).

14. كارل ماركس، **رأس المال**، (دار التقدم ، د.ط.، موسكو 1985م).

15. محمد المهدي المنجرة، **الحرب الحضارية الأولى**، (شركة الشهاب، ط1، الجزائر ، 1991م).

16. محمد أحمد صقر، **الاقتصاد الإسلامي مفاهيم ومربكزات**، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، ط1، 2009م).

17. محمد حسين أبو العلاء، **ديكتاتورية العولمة:** قراءة تحليلية في فكر المثقف ، (مكتبة مدبولي، القاهرة ، ط1 ، 2004م.).

18. محمد شوقي الفنجري ، **نحو اقتصاد إسلامي**، (عكاظ للنشر والتوزيع، ط1، 1981م).

19. محمد عبد المنعم عبد القادر عفر، **النظام الاقتصادي الإسلامي**،(دار المجمع العالي، د.ط.، بجدة، 1989م)

20. محمد يونس ، **التوازن البيئي روية إسلامية**، (مركز صالح للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر،د.ط القاهرة، 1998م)

21. نرمين السعدني، **قراءات حول الأزمة النقدية العالمية**،(مجلة السياسة الدولية، العدد (137)، 1999م).

22. يوسف عبدالله القرضاوي، **دور الزكاة في علاج المشكلات الإقتصادية وشروط نجاحها** ، (دار الشروق، د.ط، 2001م).

المراجع الانجليزية:

1. Franks, Andre Gunder ***,Capitalism and underdevelopment in Latin America,*** (New York, Monthly Review Press, 1989).
2. Frances Moore Lappé and Joseph Collins :128. **World Hunger**, (Ten Myths - Institute for good and Development policy -San Francisco - 4 *th* - edition 1980).
3. Marx, F. Engels **Critique of the Gotha Programme**, (Progress Publishers, Volume 3, Mosco, 1970).
4. Rodney, Walter, ***How Europe Underdeveloped Africa***, (Tanzania Publishing House, London, 1988).